التي تعيشها المقاومة في هذه الفترة ، وهذا التقييم هو مسألة بالغة الاهمية من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية ، اذ بدونها لن يكون بوسع المقاومة أن تحقق القدرة ، حتى اقصى مدى ، على فهم المعضلة وتفسيرها ومن ثم تغييرها ، ودونها لن يكون بمقدور المقاومة استخدام مهمات وأساليب مرحلة معينة في هذه المرحلة ذاتها بدل ان تستعير مهمات وأساليب وتكتيكات مرحلة متقدمة وتوظيفها في مرحلة سابقة .

لقد سمعنا ، على سبيل المثال ، أحاديث كثيرة مع مطلع هذا العام على السنة مسؤولين ، في أحد تنظيمات المقاومة عن بدء مرحلة التطهير والتحرير للاراضي المحتلة التي قدر لها أن تقطع شوطاً كبيراً في فترة قصيرة ، وقبل ذلك كان حديث مماثل قد شاع عن مرحلة ، « العمليات الكبيرة » ، بل إن تنظيمات صغيرة نسبياً ، من الناحية العسكرية ، مضت الى حد اصدار بلاغات حربية عن معارك كبيرة قذفت فيها على امتداد عشرات الكيلومترات باكثر من أربعمئة مقاتل . إن ذلك كله ، وغيره من الامثلة المشابهة يقودنا الى طرح سؤال حول تحديد سمة المرحلة التي تجتازها حركة المقاومة الآن ، والبرنامج الذي هي بصدد تنفيذه في هذه الفترة ، وفي الفترة المرئية المقبلة .

أن الدلائل الموضوعية ، ومجموع الظروف الذاتية وغير الذاتية التي تحيط بحركة المقاومة الآن ، انما تشير الى أن المرحلة ليست في الواقع الا مرحلة المضي في انضاج ظروف الثورة ، وفي تعبئة الاداة الثورية القادرة على خوض حرب العصابات ، وأي حرق لهذه المرحلة الاساسية سينعكس بلا ريب على المراحل المقبلة وينخرها .

إن هذا التحديد مهم لانه مطالب بان يعكس نفسه فوراً على جملة قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية : فليس من المعقول أن تكون المرحلة الراهنة مرحلة اعداد في جوهرها ، ثم تكون الممارسات السياسية ممارسات انفعالية وخطابية ، أو تكون الممارسات العسكرية محكومة بمبدأ التبذير التكتيكي الذي تفترض قوانين حرب العصابات بانه من غير الممكن اعتماده إلا في مرحلة متقدمة . وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة إعداد ، ثم لا تكون المسألة التنظيمية في المقاومة هي المسألة الأولى . وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة اعداد ثم لا تكون مرحلة تحديد الاطار الستراتيجي السياسي هي مسألة في منزلة وأهمية أن نثور أو أن لا نثور ، أن ننتصر أو أن لا ننتصر . وجملة هذه المسائل السياسية والتنظيمية والعسكرية ، لا يمكن حسمها الا بنظرية ثورية ، بدليل عمل ثوري . لقد جرت العادة على ان يقال بان خصوصية المعضلة الفلسطينية تجعلها أكثر اتساعاً من أن يحتويها اطار نظرية ثورية ، ولكن الحقيقة هي العكس تماماً :فبسبب هذه الخصوصية بالذات تشتد الحاجة الى نظرية ثورية ، وبسبب التعقيدات الخاصة بالقضية الفلسطينية تضحي الحاجة الى دليل عمل ثوري أكثر الحاحاً من أي شيء آخر ، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية ، من حيث أن أحد طرفيها هو استعمار استكاني وطرفها الآخر هو شعب مقتلع من أرضه ، يصبح البعد القومي في المعركة مسألة محورية . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية ، من حيث أن أحد طرفيها هو ذراع امبريالي ، وطرفها الآخر هو شعب رازح تحت قيود أنظمة مستغلة مرتبطة بدرجة أو باخرى بعجلة الامبريالية ، يصبح البعد الطبقي في المعركة مسألة محورية ايضاً . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث ان طرفها هو طليعة من طلائع العالم المستغل الغني المتقدم تكنولوجياً ،

وطرفها الآخر في الجبهة العربية مكبّل بقيود التخلف ، تصبح حرب التحرير الشعبية في المعركة هي مسألة محورية أيضاً . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث أن أحد طرفيها هو كيان عنصري فاشي مدعوم بالقوى الامبريالية التي تتخذ من الانظمة الاقطاعية والعشائرية والرجعية والعميلة في الوطن العربي وسيطاً في عملية النهب الجارية للثورة العربية والطبقات الكادحة العربية ، تصبح قضية النضال ضد هذه الانظمة هي جبهة فلسطينية ايضاً ، بصورة غير مباشرة.وجملة هذه المسائل الاستراتيجية لا يمكن أن تظل معلقة في الهواء فيما تحتدم المعركة . وما هي المعركة ان لم تكن ذلك كله معاً ؟ وما هو التحرير ان لم يكن مبنياً على رؤية استراتيجية تضع هذا كله في حسابها ؟

وهنا بالضبط ، هنا على وجه التحديد ، تقول النظرية الثورية كلمتها ، فكل صفات وظواهر هذه الخصوصية في القضية الفلسطينية ، والتعقيدات المنبثقة عنها ، انما تستلزم مواجهتها مواجهة علمية عن طريق العثور على رد في مستوى تشعباتها ، وذلك لا يمكن أن يحدث الا عن طريق ربط مجموع هذه الظواهر والصفات ، لتلك الخصوصية ، بمنطق ثوري واحد ، برؤيا شمولية ، وبتفسير علمي ، كي يصبح التغيير ممكناً وفي مستوى ذلك التفسير .

٢ ـ المعضلة التنظيمية

التنظيم في العمل الثوري ليس عملية ترتيب تقنية ، بل هو انعكاس للموقف العقيدي ، واذا هو مضى يشق طريقه دون هدي من الموقف العقيدي فسينتهي الى صيغة تآمرية ، وليس الى صيغة ثورية . سينتهي في أحسن الأحوال الى صيغة عصبوية . ان التنظيم هو وسيلة النظرية الى التنفيذ ، وهو القارب أو الجسر الذي تحدث عنها ماوتسي تونغ ، والذي لا غنى عنها أو عن واحد منها للعبور من ضفة القرار الى ضفة الممارسة . فحين يقول الفكر السياسي ان المعركة هي معركة الجماهير فمن غير المنطقي أن يكون التنظيم ـ بعد ذلك ـ غير جماهيري . حين يقر الفكر السياسي أن المعركة هي معركة الطبقات الفقيرة المستغلة ، فمن غير المنطقي أن ينسج التنظيم بعد ذلك من قماشة بورجوازية أو أن يخضع لقيادة هذه البورجوازية . وحين يقر الفكر السياسي أن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية ، وانه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد اليه التجربة بالاغناء ثم يرتد لها بالدليل ، فانه من غير المنطقي الا يضع التنظيم بعد ذلك مسألة الديمقراطية في صلب بنيانه . وحين يرى الفكر السياسي ان مرحلة المعركة وتوترها يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة والمرنة ، فانه من غير المنطقي ـ بعد ذلك ـ ألا ينعكس ذلك التنظيم باعتماد مبدأ الديمقراطية المركزية . وحين تقر النظرية الثورية أن المعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدلية لا تتوقف ، وانهما تتبادلان مكاسبها بصورة مستمرة ، وان حركتها هذه تقتضي المضي في اجراء الاضافات والتصحيحات والتعديلات فان التنظيم لا يستطيع ـ بعد ذلك ـ الا يعتمد مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً من أسس علاقاته . وحين تقر النظرية الثورية ان الاستسلام الطبقي هو احتياطي الاستسلام القومي ، وان الاستسلام القومي هو توفير الظرف لفرض الاستسلام الطبقي ، فان التنظيم لا يستطيع ـ بعد ذلك ـ